مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الثامن / العدد الأول
جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

تفعيل مسار تحقيق التنمية المستدامة في ظل اعتناق منهج التنوع الثقافي

Activating the path of achieving sustainable development in light of embracing the approach of cultural diversity

سفاري أسماء[1*]، آسيا بن داية[2]

[1] جامعة أم البواقي، مخبر الجباية، المالية، المحاسبة والتأمين، الجزائر،
seffariasma@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي، مخبر الجباية، المالية، المحاسبة والتأمين، الجزائر،
assia.bendaia@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ قبول النشر: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة العلاقة التي تجمع بين كل من التنوع الثقافي والتنمية المستدامة، وكيف يمكن لهذا الأخير أن يساهم في نقل العديد من الأطر والمفاهيم من الجانب التقليدي نحو تأسيس نموذج جديد قوامه تحقيق تنمية مستدامة تعظّم أهمية الثقافة وتحترم التنوع والاختلاف بين الشعوب على اختلاف مستوى تطورها.

وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التنوع الثقافي يعتبر تراثا مشتركا للبشرية جمعاء لذلك فهو يساهم في خلق عالم غني ومتنوع تتسع فيه نطاق الخيارات المتاحة وتعزز فيه الطاقات البشرية والقيم الإنسانية بما يدعم تحقيق تنمية مستدامة لكافة الشعوب، وهو ما يوجب الحفاظ على هذا المورد وصيانته من مخاطر الانفتاح والعولمة.

الكلمات المفتاحية: تنوع، ثقافات، تنمية، استدامة، تكامل.

تصنيف **JEL**: C91, L26.

[*] **المؤلف المرسل:** سفاري أسماء

Abstract:

This study aims to show the nature of the relationship between cultural diversity and sustainable development and how the latter can contribute to the transfer of many frameworks and concepts from the traditional side towards establishing a new model based on achieving sustainable development that maximizes the importance of culture and respects diversity and differences between peoples and genders of all kinds Its level of development.

A conclusion was reached that cultural diversity is the commone of all mankind, so it contributes to creating a rich and diverse world in which the range of available options expand and in which human energies and human values are strengthened in a way that supports the achievement of sustainable development for all peoples, which necessitates the preservation and maintenance of this resource From the risks of openness and globalization.

Keywords: diversity, cultures, development, sustainability, integration.
Jel Classification Codes: L26, C91.

1. مقدمة:

برز التنوع الثقافي كانشغال رئيسي مطلع القرن الجديد لاسيما في ظل تصاعد المتغيرات الدولية وتنامي المخاطر المهددة لأمن واستقرار المجتمعات الإنسانية بسبب بعض الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة وسعيها لفرض نماذج سياسية وثقافية واقتصادية وحتى اجتماعية قوامها القوة والهيمنة، لذلك يعتبر التنوع الثقافي من أبرز الإشكاليات التي تواجه المجتمعات الإنسانية حاليا والتي تتميز في كثير من الأحيان بقابليتها للتجدد الدائم لاحتوائها على مجاميع عرقية ودينية ذات ثقافات فرعية مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى تلاقح ثقافي مذهل أنتج منظومة ثقافات متعددة تسند وتكمل بعضها البعض، إلا أن التعايش بين هذه الثقافات المتعددة والمتمايزة يعد أمرا غاية في الصعوبة والخطورة لذلك فهو يتطلب إدارة رشيدة ويحتاج إلى بيئة متحررة تكفل الرأي والاختلاف مع قابلية التعبير والتغيير بما يوفر المشاركة لجميع الفئات والثقافات ويضمن تحقيق تنمية مستدامة للأفراد والجماعات محركها وقوامها الأساسي هذا التنوع الذي يحمل في ثناياه جانبين متمايزين؛ أحدهما إيجابي يسمح بتقاسم الثروة التي تجسدها كل ثقافة من ثقافات العالم بما يسمح بالاستفادة من الاختلاف وتكريس التنوع كوسيلة للتعايش والتقدم وبالتالي ضمان تحقيق

التنمية واستدامتها، ومن جهة أخرى فإن الفوارق الثقافية الناجمة عنه قد تؤدي إلى انتشار الفقر وفشل التنمية بل وحتى انتشار الأمية والجهل والأوبئة الفتاكة ومن هنا يتغير نهج تحقيق التنمية المستدامة نحو الزوال والاندثار.

ومن خلال الطرح السابق تتبلور معالم إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **هل يمكن تفعيل مسار تحقيق التنمية المستدامة عن طريق دمج التركيبات الثقافية المختلفة واستيعاب التنوعات الثقافية المتعددة في ظل التغيرات الراهنة؟**

ولتوضيح معالم هذه الإشكالية فقد تقرر وضع فرضية رئيسية وذلك كالآتي:

– تحقيق تنمية مستدامة قائم على احترام تنوع الثقافات واختلاف الاتجاهات في ظل تنوع الاقتصاد ورفاهة المجتمع وحماية البيئة.

إذ تهدف هذه الدراسة إلى:

– تسليط الضوء على مصطلحين تعاظمت أهميتها ودورها في الوقت الحالي ألا وهما كل من التنوع الثقافي والتنمية المستدامة.

– معرفة أسباب الاهتمام المتزايد بالتنوع الثقافي وما إذا كان يعتبر استراتيجية محكمة ذات تخطيط مسبق أم أنها استجابة ضرورية للمستجدات العالمية.

– التعرف على طبيعة العلاقة التي تجمع بين كل من التنوع الثقافي والتنمية المستدامة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا للأهداف المسطرة فقد تم اعتماد المنهج الاستنباطي في تناول حيثيات الموضوع الذي قسم إلى ثلاثة محاور أساسية انطلاقا من التنوع الثقافي مرورا بالتنمية المستدامة وصولا إلى تجسيد العلاقة بين المتغيرين.

2. التنوع الثقافي

1.2 تعريف التنوع الثقافي

إن التنوع الثقافي هو حقيقة واقعية تعرفها كل المجتمعات ويرجع ذلك بالأساس إلى الاختلاف في الهويات والمصالح واللغات وغيرها، ومما يجب الإشارة إليه فالتنوع الثقافي ليس بظاهرة جديدة بل هو موجود منذ القدم في الحياة الإنسانية ونتيجة للتوسع والانقسامات التي شهدتها البشرية نجد أن العالم اليوم يتألف من مجتمعات وثقافات متنوعة ومختلفة، فالثقافة تتخذ أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان ويتزايد تنوع هذه المجتمعات يوما بعد يوم الأمر الذي يستدعي التفاعل المنسجم والرغبة في العيش المشترك بين الأفراد

والمجموعات ذات الهويات الثقافية المتعددة والمتنوعة، وبقدر الاختلاف الذي يحمله التنوع الثقافي إلا أن أغلب التعريفات قد اندرجت في قالب واحد وفقا لما هو موضح فيما يلي:

- فحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) "فالتنوع الثقافي يقصد به عديد الطرق المعبرة عن ثقافات الفئات الاجتماعية والمجتمعات، حيث يتم تناقل أشكال التعبير عن هذه الثقافات من خلال الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية داخل المجتمعات وفيما بينها ولا تنحصر بالضرورة داخل نطاق الحدود الوطنية" (المديرية العامة للدراسات والمعلومات، 2008، ص3).
- حسب اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي فإن "التنوع الثقافي يدل على تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجموعات عن ثقافتها، أشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل الجماعات والمجتمعات وفيما بينها ولا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة بل يتجلى أيضا من خلال تنوع أنماط ابداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها أيّا كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك" (اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، 2005، ص4).
- يرى نكومو وتايلور بأن "التنوع الثقافي هو ذلك الخليط من الناس الذين يختلفون في انتماءاتهم وهوياتهم الثقافية ولكن يعيشون في نفس النسق الاجتماعي لذلك توجد نظرتين للتنوع الثقافي، النظرة الأولى تركز على التنوع الثقافي على المستوى العالمي من خلال اختلاف ثقافات العالم والدول وزخم تراثها وعاداتها وتقاليدها أما النظرة الثانية فترى التنوع الثقافي يكمن في تلاقي الأفراد من الثقافات المختلفة تحت نسق اجتماعي معين مشكّلة تنوعا ثقافيا" (بكاي، 2016، ص 68).
- كما يدل التنوع الثقافي على "تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافتها، وهو يعكس الاختلافات الناجمة عن تعدد الخيارات الفردية لذلك فالتنوع الثقافي يحمل فكرة التعايش بين أكثر من مظهر ثقافي داخل نفس الوسط المجتمعي وعندما يكون لدى المجتمعات وجود لتعبيرات ثقافية متنوعة فإن ذلك ينعكس في ظهور ديناميت مجتمعية مختلفة بين تلك الكيانات الثقافية، ومع ذلك فإن التنوع الثقافي أصبح يحمل قيمة مجتمعية وهي قيمة توجيهية من شأنها أن توفر نوعا من خارطة الطريق للتنظيم الاجتماعي والثقافي والمؤسسي لمجتمعاتنا المعاصرة" (صالحي، 2015، ص 3).

ومما يجب الإشارة إليه فإن التنوع الثقافي يتصل برمز آخر ألا وهو التعدد الثقافي حيث كثيرا ما يستخدم الرمزان كمترادفان تقريبا سواء في مدلولهما اللغويين أو في مفهومهما الاصطلاحيين، إلا أن هناك اتجاها متناميا للتمييز بينهما ولاسيما في الاستخدام العلمي وذلك تبعا لعدد من الأسس أهمها "درجة الاختلاف"، وبناء على ذلك فإن: **التعدد** يشير إلى مطلق الاختلاف أي اختلاف غير محدود والذي يحتمل الوصول إلى درجة التناقض المستلزم للاصطدام بين المتعددات، أما **التنوع** فهو يدل على الاختلاف من نواح معينة كما أنه يشير إلى التشابه والتطابق من نواح أخرى الأمر الذي يدل على أن الاختلاف هنا محدود ولا يستلزم الاصطدام (مؤسسة المنصور الثقافية، 2004).

2.2 أبعاد التنوع الثقافي

سيتم توضيح أبعاد التنوع الثقافي حسب التصنيف المعتمد من طرف (Liden Rosener) بالإضافة إلى أن هناك من اعتمد على ما يسمى بوحدة الأبعاد الثقافية (The Unit Of Diversity Dimenions) كتصنيف للتنوع الثقافي ولدرجة التفاوت بين كل بعد وحجم الأثر الذي يتركه وهي كما يلي:

جدول رقم 1: تصنيف الأبعاد الثقافية للتنوع الثقافي

أبعاد أولية	أبعاد ثانوية	أبعاد فرعية
عرق/ اثنية النوع الاجتماعي سن/ قدرة جسدية/ إعاقة	دين/ ثقافة/ توجه جنسي أسلوب التفكير/ الأصل الجغرافي/ الوضع العائلي/ أسلوب الحياة/ الوضع الاقتصادي/ توجه سياسي/ خبرة علمية	مواقف/ إدراكات معتقدات/ قيم قواعد الجماعة

المصدر: (زرزور، 2015، ص5).

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تصنيف الأبعاد السابقة كما يلي: (زرزور، 2015، ص 6)

❖ **التعدد الثقافي من المنظور الأخلاقي**: يتضمن هذا المنظور تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من التصنيف وهي:

– **التصنيف الأول**: حيث حدد (Daft) **أبعادا أولية** وتضم: النوع، العمر، التوجه الجنسي، العرق، القدرة الجسدية، **وأبعادا ثانوية** وتضم: التعليم، الدين، الأصل الجغرافي، الدخل، المهنة...

– **التصنيف الثاني:** يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين النسبي في مصادر الاختلاف بوجود **خصائص ثابتة** نسبيا وتضم: التوجه الجنسي، العرق، القدرة الجسدية، أما **الخصائص المتغيرة** فتضم: الخلفية الاجتماعية، المكانة الاقتصادية...

– **التصنيف الثالث:** يعتمد على الخصائص التالية ومدى تباينها وهي **خصائص مرئية:** كالعرق والنوع والسن، أما **الخصائص غير المرئية** فتضم كل من التعليم، المهنة، الخبرة في المنظمة، الطبقة الاجتماعية والاقتصادية.

❖ **التعدد الثقافي من منظور اقتصادي تنظيمي:** ركز هذا المنظور على أثار التنوع الثقافي على العمل وخاصة المتعلقة بالأداء، ووفقا لهذا المنظور فالتصنيف ينطلق من الاختلافات الثقافية والفنية والتاريخية وهي كما يلي:

– **اختلافات ثقافية:** دين، عرق، سن، قدرة لغوية.

– **اختلافات فنية:** طريقة التفكير، معالجة المعلومات، التعامل مع السلطة.

– **اختلافات تاريخية:** أسرة، آراء سياسية، علاقة بين الجماعات.

3.2. إيجابيات وسلبيات التنوع الثقافي

بالرغم من أهمية التنوع بالنسبة للمجتمعات الإنسانية المختلفة وما ينطوي عليه من قابلية للتأقلم والمشاركة إلا أنه لا يكون بالضرورة ذو جوانب إيجابية دائما حيث ترتبط به عديد السلبيات الناجمة في أغلب الأحيان على عدم القدرة على تكييف بعض جوانب هذا التنوع مع بعضه الآخر، حيث يعمل هذا الأخير على زيادة الخيارات المتاحة في المجتمع وفي نفس الوقت يرفع نسبة الحساسيات بينهم، لذلك سيتم تقديم وجهي هذا التنوع فيما يلي:

1.3.2. إيجابيات التنوع الثقافي

للتنوع الثقافي جملة من الإيجابيات والمميزات التي تعظم من أهميته وفوائده للبشرية جمعاء، حيث: (الدوماني، 2015، ص 2)

✓ يعد التنوع الثقافي مصدرا خصبا لإثراء الثقافة البشرية ذلك أن ثقافة الأفراد والجماعات يثريها التواصل مع ثقافات فردية أو جماعية مغايرة وليست متطابقة وهو ما لا يتحقق إلا في ظل التنوع الثقافي.

✓ ينطوي التنوع الثقافي على شيء من القيم الجمالية بخلق عالم متنوع وغني بالآراء والأفكار، فالتنوع الثقافي هو أحد المقومات الأساسية للحرية الإنسانية وأحد شروطها

أيضا لذلك فإن عدم خروج الأفراد عن ثقافاتهم وعدم تعرفهم على ثقافات أخرى يرهن في أغلب الأحيان مجالات التقدم وتطور أواصر التعاون والتقارب والتفاهم.

- ✓ يعتبر التنوع الثقافي مصدرا للحلول ومدخلا لتوفير مسارات بديلة لمختلف المشاكل المعاصرة وذلك بتوفير مجموعة واسعة من الأدوات المساعدة على فهم وتفسير الواقع في مواجهة التحديات المحلية والعالمية لأن المعرفة المتولدة والتي يتم تطويرها والحفاظ عليها تكون في الغالب نابعة من ثقافات متمايزة ولكن متمازجة والتي تمثل في مجملها ذاكرة للمجتمع الإنساني ككل.
- ✓ التنوع الثقافي أساس حماية الإنسان وتطبيق الديموقراطية فبدون الإقرار بالتنوع الثقافي لا يمكن وجود ضمانات لعزة وكرامة الإنسان، كما أن عدم التسليم بالحقوق الثقافية والتنوع الثقافي يصعب عمل المجتمعات الديموقراطية وتعد كذلك عائقا أمام جميع الحقوق الإنسانية لأنها تقوص مباشرة سلامة الشخص في المجال الأساسي لوجوده وهو الهوية.
- ✓ الاحترام المتبادل بين الثقافات مع تطور النقد الذاتي للفرد والثقافة في المجتمع.
- ✓ الاعتراف بشرعية الثقافات المختلفة في المجتمع وبأنها مركب هام وجزء لا يتجزأ من هذا الأخير وهو الأمر الذي يكفل تحقيق الحريات والمساواة بين الثقافات المختلفة.

2.3.2. سلبيات التنوع الثقافي

بالرغم من الإيجابيات المتنوعة للتنوع الثقافي إلا أنه ينطوي على جملة من السلبيات ويولد مجموعة من العراقيل توجز فيما يلي: (الدوماني، 2015، ص 3)

- ✓ إن اختلاف الثقافات يحد في بعض الأحيان من تمازج العلاقات والتداخل السلس بين المجموعات الثقافية الأمر الذي ينعكس على تباعد هذه الثقافات وزيادة الهوة بينها ما يؤدي بدوره إلى نشوب الخلافات والنزاعات.
- ✓ يمكن أن يعمل التنوع الثقافي على تفكك المجتمع ووحدته ونسيجه الاجتماعي.
- ✓ يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي خاصة في ظل صعوبة وضع قوانين موحدة لكل الثقافات بسبب الاختلاف في القيم والعادات.
- ✓ إمكانية المساعدة في انغلاق الثقافة على نفسها وتكوين إطار خاص بها عن الإطار المشترك فتنشأ عدة دويلات في الدولة الواحدة.

- ✓ قد يؤدي إلى انتشار ما يسمى بالغزو الثقافي وذلك من خلال هيمنة الأنشطة الثقافية الأجنبية كما ونوعا على الأنشطة المحلية وهو ما يفسر في غياب مشاريع ثقافية وطنية –خاصة في الدول النامية– في مواجهة فتح الأبواب للثقافات الوافدة، فضلا على فشل العديد من المشاريع التنموية نتيجة لتنوع واختلاف الثقافات.

وعليه؛ يتضح أن للتنوع الثقافي شقين متباينين أحدهما إيجابي والآخر سلبي وهو الأمر الذي يستوجب التعامل الحذر مع هذه الظاهرة تعظيما لإيجابياتها وتدنية لسلبياتها.

3. التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة بعدا بالغ الأهمية واتجاها متصاعد المنحى لذلك تهدف الدول على اختلاف مستويات تقدمها إلى تجسيدها بشتى الطرق وبالتحالف مع مختلف المتغيرات في سعيها لتأمين حاضر الأجيال ومستقبلها عن طريق إشراك كافة الأطراف والفئات على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.3 ماهية التنمية المستدامة

1.1.3 تعريف التنمية المستدامة

تتعدد التعاريف التي تناولت مصطلح التنمية المستدامة لذلك سيتم تقديم البعض منها على سبيل الاختصار وليس بموجب الحصر وفقا لما يلي:

- عرفت لجنة الولايات المتحدة الأمريكية للبيئة (Brundtland) سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها: "عملية تنمية وتطوير الوضع الحالي دون التأثير على قدرات وموارد أجيال المستقبل" (Bouchekima et At, P56).
- كما يعرفها مؤتمر التنمية للبيئة والتنمية سنة 1992 بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، ولكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية" (شاهدي وسيدي، 2007، ص 161).
- أما W.Ruckelshaus فيرى بأن التنمية المستدامة هي "عملية تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" (صالحي، 2015، ص 4).
- كما تعرف التنمية المستدامة كذلك على أنها "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال

استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك فإن التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي على تكامل مع الإطار البيئي" (الخطيب، 2000، ص 220).

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التنمية المستدامة تتمحور حول نقطتين أساسيتين: (صالحي، 2015، ص 5)

- ✓ **النقطة الأولى:** إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها مع توجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية لا تحدث تدهور في البيئة كما أنها ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.
- ✓ **النقطة الثانية:** استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة حاليا وفي المستقبل.

2.1.3 خصائص التنمية المستدامة

من أهم خصائص التنمية المستدامة نجد:

- ✓ تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس وبالتالي فهي تنمية طويلة بالضرورة؛
- ✓ رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي للكوكب؛
- ✓ تنمية متكاملة تعتبر الجانب البشري وتنميته من الأهداف الأولى الواجب تحقيقها مراعية بذلك ضرورة الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار الروحي والنفسي للفرد والمجتمع؛
- ✓ التنسيق بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام؛
- ✓ تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا في سعيها للحد من الفقر عبر العالم؛
- ✓ تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- ✓ توازن بين مختلف منافع المجتمعات البشرية ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال وتفعل كذلك بالتزامن في الحالات الأساسية الثلاثة– أي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية–؛
- ✓ تحقق الإنصاف في نوعية الرفاهية ومدى الأهداف المحققة.

كما بين (zacca, 2000) بوضوح إلى أي مدى تعتمد تعاريف التنمية المستدامة وشروط تحقيقها على المضمون الثقافي وأقر خمس ميزات كخطوط للنقاش وهي كل من: ترقية حماية البيئة، الرؤية العالمية للتنمية، الاهتمام بالتوازن بين الحاضر والمستقبل، البحث عن التكامل بين مكونات التنمية، التأكيد على جدية مشروع التنمية المستدامة والذي يتلخص مضمونه في الشكل الموالي:

شكل رقم 1: مضمون التنمية المستدامة

المصدر: (حمداني، 2009، ص 77).

2.3 أبعاد التنمية المستدامة وشروط تحقيقها

1.2.3 الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد تم التأكيد على أن مفهوم التنمية المستدامة كثيرا ما يستخدم كمؤشر لأهمية اتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة هذا المفهوم لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية

تتضمن منظورا بيئيا واجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية (العايب، 2011، ص24)، وعليه فإن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

جدول رقم 2: أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
–	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: (غنيم وأبو زنط، 2008، ص177).

ومما يجب الإشارة إليه فإن هذه الأبعاد تترابط فيما بينها على النحو التالي: (وردم، 2003، ص 189)

- **اقتصاديا**: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يمكّن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر مع المحافظة على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي بين الناتج الخام والدين العام بمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.
- **بيئيا**: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية مع الحد من استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة ويضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.
- **اجتماعيا**: يكون النظام مستداما اجتماعيا عندما تتحقق العدالة في التوزيع مع إيصال الخدمات الاجتماعية إلى محتاجيها بالإضافة إلى المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

ولتوضيح ترابط وتداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يعرض الشكل الموالي:

شكل رقم 2: ترابط وتداخل أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على: (العايب، 2011، ص 26).

2.2.3 شروط تحقيق التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسية، ولتحقيق كل ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في التنمية المستدامة وهي كالآتي: (الحربي، 2016، ص 13)

- ✓ رفع مستوى الإنجاز الاقتصادي بتحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الوطني داخل نموذج قطاعي متوازن تحتل فيه الزراعة والصناعة التحويلية وضعا متميزا ويتزامن مع ذلك اكتساب فوائد المعرفة والتقدم التقني والعلمي والثورة المعلوماتية والاتصالات؛
- ✓ توفير السلع والخدمات تلبية لاحتياجات السكان الأساسية والتي ينبغي فهمها ضمن إطار ديناميكي تتحسن فيه نوعية المنتجات ويتسع مدى شمولها؛
- ✓ توفير فرص أكثر للعمالة وتخفيض نسب البطالة المقنعة مع توظيف القطاع الأعظم من الموارد البشرية؛
- ✓ تصحيح نموذج توزيع الدخل برفع الحد الأدنى للأجور مع توسيع قاعدة ملكية الأصول الإنتاجية وإعادة توزيع أعباء التنمية والخدمات والمؤسسات الحكومية وفق طريقة تؤدي إلى زيادة المساهمتين النسبية والمطلقة لأولئك الذين يتمتعون بإمكانيات مالية كبيرة ومن ثمة اضطلاعهم بقسط أكبر من هذه الأعباء؛

- ✓ تقليص فجوة التنمية بين الدول العربية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الوطني في الدول الأقل نموا؛
- ✓ تطوير قدرة المحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى مستوى تستطيع عنده تزويد الاقتصاد بالأفكار والمعارف والمهارات والمواقف الضرورية بما يضمن سيرورة عمل مستمرة وفعالة داخل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحقيق درجة عالية من المساهمة الشعبية في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بصياغة استراتيجيات وسياسات التنمية واستعمال الموارد.

3.3 مؤشرات التنمية المستدامة

1.3.3 معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة

إن مؤشرات التنمية المستدامة يجب أن تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك يجب توفر مجموعة من المعايير لإعداد هذه المؤشرات وهي على النحو التالي: (موسشيت، 2000، ص-ص 166-167)

- ✓ أن تعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طويلة المدى على مر الأجيال؛
- ✓ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي تكون قابلة للفهم وتقبل ببساطة؛
- ✓ أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- ✓ أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- ✓ أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للتقلب مع إمكانية التحكم فيها من عدمها؛
- ✓ ضرورة تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة بالإضافة إلى ضرورة أن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إنتاجها؛
- ✓ الحساسية للزمن، بمعنى أن المؤشر يجب أن يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

2.3.3 مؤشرات التنمية المستدامة

بعدما تم تحديد معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة أصبح بالإمكان تقديم هذه المؤشرات وذلك على التالي:

جدول رقم3: مؤشرات التنمية المستدامة

مؤشرات اقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الصادرات إلى الواردات، مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناج القومي الإجمالي، الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
مؤشرات اجتماعية	معدل البطالة، معدل النمو السكاني، معدل الأمية بين البالغين، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، نسبة السكان في المناطق الحضرية، حماية صحة الإنسان وتعزيزها.
مؤشرات بيئية	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، التصحر، التغير في مساحات الغابات والأراضي الزراعية نسبة إلى مساحة البلد الإجمالية.
مؤشرات مؤسساتية	الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الحصول على المعلومات من خلال إعداد التلاميذ والطلبة ومستخدمي الهواتف الثابتة والنقالة، عدد العلماء والباحثين في مجال البحث العلمي.

المصدر: (شنبي، 2017، ص 12).

4. دور التنوع الثقافي في دعم وتفعيل مسار تحقيق التنمية المستدامة

1.4 التنوع الثقافي كبعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة

على خلاف الافتراضات الشائعة والتي تقر بعدم وجود مسار محدد مسبقا لتنمية المجتمع مع غياب نموذج وحيد يتعين أن تتجه استراتيجيات التنمية نحوه؛ ذلك أن الجزم بأن عملية التنمية هي عملية مستقيمة أحادية الوجهة تستند إلى الاقتصاد وحده بما يتفق مع النموذج الغربي وهي الوجهة التي قد تؤدي إلى تعطيل المجتمعات التي تنتهج سبلا مختلفة أو تمتثل لقيم مخالفة، وعليه فإن استراتيجية التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون محايدة ثقافيا إذ عليها ألا تكتفي بالاتصاف بالحساسية تجاه الثقافات بل أن تستفيد أيضا من المكاسب الناجمة عن التفاعل الديناميكي بينها، لذلك فإن نهج التنمية المتصف بالحساسية تجاه الفوارق الثقافية هو مفتاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه العالم اليوم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2008، ص 24).

ولقد أقر إعلان اليونيسكو العالمي في مادته الثالثة بأن التنوع الثقافي يعد عاملا من عوامل التنمية التي تعمل على توسيع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد فهو أحد مصادر التنمية التي لا تستهدف تحقيق نمو اقتصادي فحسب بل تسعى لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية مرضية (صالحي، 2015، ص 6).

ومن خلال الطرح السابق تبرز الثقافة بل التنوع الثقافي كركيزة أساسية من ركائز التنمية وهو ما يوجب أن تحترم نماذج التنمية خصوصية وهوية المجتمعات وأن تحترم ثقافات الأفراد وأن يتعدى التمكين الحقوقي ليشمل كل الفئات الهشة ويمتد للأقليات والمهاجرين والشعوب الأصلية ذلك أن التنمية تهتم بالأفراد وهو الأمر الذي يقتضي إشراكهم في صنع القرارات ورسم مختلف المسارات التي تهم مجالات حياتهم وهو ما يستدعي امتداد مفهوم التنمية إلى تحقيق الرفاه الثقافي الذي لا يتحقق إلا بوجود برامج تنموية تضمن الاستمرارية والديمومة ذلك أن التنمية بلا ثقافة كالجسد بدون روح (صالحي، 2015، ص 6)، وبالرغم من أن هناك رأيا لا يزال سائدا في العالم الصناعي والذي يفترض وجود علاقة سببية بين الثقافة والتخلف، إلا أنه يوجد تصور أوسع للتنمية يتحدى وبصورة متزايدة المساواة الضمنية بين التنمية من جهة وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح وتكديس السلع المادية من جهة أخرى حيث أن أغلب الاستراتيجيات الإنمائية التي لا تأخذ التنوع الثقافي في اعتبارها تخاطر بإدامة ومضاعفة العيوب المفترض معالجتها، ذلك أن مراعاة العوامل الاجتماعية والسياق الثقافي والمشاركة المجتمعية في تصميم المشروعات وتنفيذها تعتبر عوامل أساسية في جهود التنمية المستدامة وهو ما أكده الرئيس السابق للبنك الدولي" جيمس د.ولفنستون" بقوله:" لقد بدأنا في إدراك أن الفعالية الإنمائية تعتمد في جانب منها على الحلول التي تتناغم مع إحساس المجتمع بهويته" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2008، ص 24).

2.4 دور التنوع الثقافي في دعم أبعد التنمية المستدامة

تتجه جهود أغلبية بلدان العالم اليوم نحو خلق تنمية مستدامة تضمن لجميع الشعوب حياة آمنة في جو تسوده الأخوة والانسجام وذلك من خلال استغلال وتوجيه التنوع الثقافي لصالح جهود التنمية ومحاربة الفقر والأوبئة التي تجتاح مناطق عديدة من العالم اليوم حيث أن التنوع الثقافي داخل المجتمع الواحد يمكن أن يستغل كحافز للتنمية

والاستقرار إذا ما كرست الجهود الحكومية وغير الحكومية في دعم التنوع الثقافي لصالح تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا (الدوماني، 2015، ص 4).

1.2.4 التنوع الثقافي ودعم البعد الاقتصادي

تساهم الثقافة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وذلك من خلال تعزيز الأنشطة والبرامج التي تعمل على خلق فرص العمل مما ينعكس إيجابا على المشروعات وزيادة الموارد الإنتاجية التي تعمل على زيادة فرص التنمية وهذا ما استطاعت العديد من الدول التي تراعي البعد الثقافي– كالمغرب مثلا وجوهانسبورغ– تحقيقه وانعكس فعليا على انخفاض معدلات البطالة والفقر والآفات الاجتماعية فضلا على مكافحة التميز والقضاء على اللامساواة الاقتصادية والتي تؤدي إلى الاستبعاد والإقصاء الثقافي مع تحقيق العيش المشترك في ظل الاختلافات والتباينات النفعية من خلال التوزيع وإعادة التوزيع العادل للموارد وتحقيق السلم الاجتماعي والتعايش بين مختلف الثقافات (صالحي، 2015، ص7).

ومما يجب الإشارة إليه فإن المنتجات الثقافية تشكل مصدر ثراء ونمو اقتصادي، فلقد أظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة للإنماء لعام 2004 أن الصناعات الثقافية تساهم في إجمالي النتاج القومي بنسبة بلغت 5% في العالم و3% في البلدان النامية، فضلا على أن مساهمة القطاع الثقافي في إجمالي الناتج الداخلي وفي العمالة في تزايد مستمر في عديد دول العالم مما يظهر بوضوح مدى أهمية الصناعات الثقافية في الاقتصاديات الوطنية فهي تشكل 4% من إجمالي الناتج الداخلي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 1% في البرازيل، 3% في جنوب إفريقيا، أما بالنسبة للعمالة قدرت بـ 6.8% في الولايات المتحدة و5% في كندا و17% في افريقيا الجنوبية (المديرية العامة للدراسات والمعلومات، 2008، ص 5).

2.2.4 التنوع الثقافي ودعم البعد البيئي (استدامة وتوازن بيئي)

هناك علاقة تبادل وثيق بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي حيث يعتبران إرثا مشتركا للإنسانية يجب الاعتراف به والمحافظة عليه، فالإنسان يسعى لإشباع حاجاته من خلال استغلال المواد الطبيعية، ومما يجب الإشارة إليه أن التنوع الثقافي قد ظهر وتزامن مع الحركات البيئية وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنوع البيوثقافي الذي يدل على تلك الوسيلة المستخدمة لبناء أشكال تحسيسية تربط الإنسان ببيئته الطبيعية وبالتالي فهو نتيجة

حتمية لعلاقة الترابط الوثيق بين التنوع الحيوي والتنوع الثقافي، ولأن بقاء الإنسان مرتبط باستدامة شكلي التنوع فإن الثقافة البيئية تهدف إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة وعي بيئي إيجابي ودائم وهو بمثابة الشرط الأساسي لكي يستطيع كل شخص تأدية دوره بشكل فعال في حماية البيئة ومن ثمة المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة بالوقاية من الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية ضمانا لمستقبل آمن من المشاكل البيئية (صالحي، 2015، ص7)، ضف إلى ذلك فإن العوامل الثقافية تساهم في التأثير على السلوك الاستهلاكي والقيم المتصلة بالإشراف على البيئة وطرق التفاعل معها، ونظرا لتعدد أشكال التعبير الثقافي والممارسات الثقافية التي تأتي مقترنة بشروط بيئية فإن أثر المتغيرات البيئية الكبيرة يكون أكبر ويشكل تهديدا خطيرا على استمرارية الثقافات خاصة في المناطق الريفية ولدى الأقليات الأمر الذي يهدد استقرار المجتمعات الإنسانية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2008، ص 26).

3.2.4 التنوع الثقافي ودعم البعد الاجتماعي

1.3.2.4 التنوع الثقافي ومحاربة الفقر

تكمن نواة نهج التنوع الثقافي في الفكرة القائلة بأن الثقافات هي مسارات تتجه نحو المستقبل وبالتالي تساعد السياسات الاجتماعية المساندة لهذا النهج على الارتفاع بمستوى تقرير المصير لدى الأقليات المحدودة الدخل والمركز، وبالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل والحصول على الحقوق على قدم المساواة فإن تخفيف الفقر يتطلب اتخاذ تدابير تضمن أن هذه الفئات يمكنها أن تلعب دورا أكثر نشاطا في الميدان العام أين ينطوي الخروج من دوامة الفقر استعادة الشعور بالعزة مما يستلزم تقدير التراث غير المادي الذي يعتبر وديعة لدى الفئات الهشة، كما يمكن للجهود الرامية إلى تنشيط الفنون الحرفية والترويج للسياحة على أساس المجتمعات المحلية وذلك بالتمسك بمبادئ حركة التجارة المنصفة المساعدة على تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تفعيل استراتيجيات القضاء على الفقر والتي يجب أن تكون متصلة بالواقع ومقبولة لدى جميع شرائح المجتمع الأمر الذي يرجح أن يطرأ عندما تشدد الاستراتيجيات على الحوار مع المجموعات المعنية وعلى مشاركتها في بناء القدرات بحيث يتحقق تمكينهم من اتخاذ قراراتهم بوضوح وبأنفسهم.

2.3.2.4 التنوع الثقافي والتعليم من أجل التنمية المستدامة

التنوع الثقافي هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة للأفراد والمجتمعات المحلية ولهذا فإن وضع منهج عالمي فعال للتنمية المستدامة يتطلب تناول جوانب احترام التنوع الثقافي في العالم حاليا ومستقبلا.

وللتنوع الثقافي تأثير قوي على التعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك أن: (الدوماني، 2015، ص 5)

- ✓ التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجموعه يكون ذو صلة على الصعيد المحلي ومناسبا من الناحية الثقافية؛
- ✓ الثقافة تؤثر على ما يختاره الجيل الحالي لتعليم جيل المستقبل بما في ذلك المعارف التي تحظى بالتقدير والمهارات والأخلاقيات واللغات ووجهات النظر العالمية؛
- ✓ التعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلب التفاهم فيما بين الثقافات للعيش بسلام وتقبل الآخر بغض النظر عن مختلف الاختلافات والتباينات.

وبالتالي التنوع الثقافي يعتبر عاملا أساسيا من عوامل التنمية والفهم المتبادل والتعايش السلمي والسير نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتصحيح التباينات والاختلالات الحاصلة في النظام الدولي الحالي واحترام البيئة وحمايتها مع محاربة الفقر والرفع من مستوى النمو والانتاج وتوطيد الديموقراطية والتوسيع من المشاركة في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية (صالحي، 2015، ص 8).

4.2.4. تدابير مقترحة لحماية وتعزيز التنوع الثقافي من أجل استدامة التنمية

يشكل التنوع الثقافي ثروة نفيسة لدى الأفراد والمجتمعات حيث تعد حمايته وتعزيزه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة من خلال: (اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، 2005، ص- ص6-10، بتصرف)

- تعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية من خلال:
  - ✓ بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية والتوزيعية في مجال الثقافة في هذه البلدان؛
  - ✓ تيسير وصول الأنشطة والخدمات الثقافية على نطاق أوسع إلى الأسواق العالمية وشبكات التوزيع الدولية؛
  - ✓ توفير الدعم للنشاط الإبداعي؛
  - ✓ تشجيع التعاون ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في شتى مجالات الثقافة.

- بناء القدرات ويكون ذلك من خلال حرية تبادل المعلومات والخبرات الإدارية والتاريخية وحتى في مجال تنمية وتدريب الموارد البشرية ورسم السياسات وتنفيذها مع الترويج لشتى أشكال التعبير الثقافي وتوزيعها.
- استخدام التكنولوجيات ونقلها باعتماد تدابير تشجيعية مناسبة خاصة في مجال الصناعات والمشروعات الثقافية.
- زيادة الوعي ورفع إدراك الجمهور بأهمية التنوع الثقافي ومكانته ضمن خطط تحقيق التنمية المستدامة مع العمل على الارتقاء بهذا الإدراك والرفع منه من خلال البرامج التعليمية والبرامج الرامية إلى زيادة وعي الجمهور.
- تدعيم الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تشجيع وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.
- السعي إلى دمج الثقافة ضمن السياسات الإنمائية على جميع المستويات تهيئة للظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الدعم المالي ويكون: بإنشاء صندوق دولي للتنوع الثقافي، توفير مساعدات إنمائية رسمية ويشمل ذلك المساعدات التقنية لتحفيز ودعم الإبداعات، توفير أشكال أخرى من المساعدات المالية كالقروض منخفضة الفائدة والإعانات وغيرها من الآليات التمويلية.

حيث يأمل من اتباع هذه الإجراءات والتدابير تحقيق هدفين أساسين؛ أولهما حماية التنوع الثقافي محليا ودوليا بمختلف أشكاله وجوانبه، أما الهدف الثاني فيتجلى في تفعيل هذا التنوع كمحرك رئيسي ومنهج أساسي في تحقيق تنمية مستدامة بمختلف أبعادها.

5. خاتمة

جاءت هذه الدراسة في إطار البحث على إجابة للإشكالية المطروحة سالفا والتي دارت معالمها حول مدى إمكانية تفعيل مسار تحقيق التنمية المستدامة عن طريق دمج التركيبات الثقافية المختلفة واستيعاب التنوعات الثقافية المتعددة في ظل التغيرات الراهنة؟

وقد أفضى التفصيل في المحاور المعروضة إلى الوصول إلى **النتائج** التالية:

- ✓ إن التنوع الثقافي ليس بظاهرة جديدة فهو قديم قدم الإنسان وبالتالي فهو يدل على الاختلاف في المصالح والسلوكيات والعقائد واللغات...

- ✓ يتمتع التنوع الثقافي بجملة من الإيجابيات والسلبيات والتي لا تكمن في وجود التنوع نفسه بل في كيفية التعامل معه وهو ليس خيارا بشريا لذلك فإن الاستفادة منه إيجابا أو سلبا بيد الفرد وتقع ضمن مسؤولياته.
- ✓ يعد التنوع الثقافي عاملا من عوامل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها سواء اجتماعيا وذلك بفتح المجال للحوار والتعايش السلمي والاعتراف بالآخر، أو اقتصاديا بفتح أبواب للتعامل مع الأسواق الخارجية ورفع الإنتاجية، أما بالنسبة للجانب البيئي فيكون من خلال الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية في إطار متكامل يمكّن من توفير الحاجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.
- ✓ إن التنوع الثقافي ليس مجرد ميزة إيجابية داعمة للتنمية المستدامة فقط الأمر الذي يوجب الحفاظ عليه بقدر ما هو مورد ثري من موارد التنمية يجب تعزيزه وتنميته.
- ✓ لا تتحقق ثروة الشعوب في جو خال من الوعي الثقافي وبمعزل عن أهمية العوامل الثقافية في تكوين واستمرار الثروة ومن ثمة لن يتسنى لأي مجتمع الوصول إلى عتبة التنمية المستدامة.
- ✓ اتجاه جهود الدول اليوم لخلق تنمية مستدامة تضمن لجميع الشعوب حياة آمنة من خلال استغلال وتوجيه التنوع الثقافي لصالح التنمية ومحاربة الفقر وزيادة مستويات التعليم تظل محدودة نسبيا.

وعلى ضوء النتائج السابقة تقدم **الاقتراحات** التالية:

- ✓ ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة تشجع التنوع الثقافي وتحقق توازن التدفق الدولي للمنتجات والمضامين والخدمات الثقافية.
- ✓ ضرورة مسايرة التطورات ومواكبة المستجدات في حال الاستخدام السليم للوسائل والتقنيات التي تحدثها العولمة مع ضرورة التعاطي بشكل إيجابي مع المستجدات الدولية.
- ✓ تأثر جميع الثقافات بما يحدث من تطورات عالمية خاصة التطورات التكنولوجية وظاهرة العولمة فبالرغم مما تحققه هذه الأخيرة من تقارب إلا أنه لا ينبغي أن تؤدي إلى هيمنة ثقافة أو أكثر على الثقافات الأخرى أو تعمل على تشجيع الانفلات الثقافي.
- ✓ ضرورة الاستثمار السليم للتنوع الثقافي بمختلف جوانبه المساعدة على تحقيق تنمية مستدامة بجميع أبعادها.

✓ ضرورة التعامل مع الاختلافات التي يستحدثها التنوع الثقافي بإيجابية دعما وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

6. قائمة المراجع

➢ **الكتب**

– الخطيب، نهى،2000، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، مصر.

– موسشيت، دوغلاس،2000، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

– وردم، باتر محمد علي،2003، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

➢ **المقالات**

– شاهدي، حسن، وإيفني، سيدي،2007،الإعلام العربي والتنمية المستدامة في عصر العولمة، مجلة فكر العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4.

– غنيم، محمد عثمان، وأبو زنط، ماجدة، 2008، اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات المجلد35، العدد 1، عمان.

➢ **الملتقيات والمؤتمرات**

– المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (isesco)، (ديسمبر 2004)، الاعلان الاسلامي حول التنوع الثقافي، المؤتمر الاسلامي الرابع لوزراء الثقافة في الجزائر.

– الدوماني، محمد أحمد، (2015)، التنوع الثقافي وجهود التنمية المستدامة في المجتمع العربي، المؤتمر الدولي الثامن حول التنوع الثقافي، طرابلس.

– زرزور، براهمي، (2015)، إدارة التنوع الثقافي داخل المنظمات... الفرص والتحديات: دراسة حالة منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الدولي الثامن حول التنوع الثقافي، طرابلس.

– صالحي، نصيرة، (2015)، التنوع الثقافي كألية جديدة لتفعيل مسار التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثامن حول التنوع الثقافي، طرابلس.

➢ **الرسائل والأطروحات**

– بكاي، عبد الحميد، (2016)، التنوع الثقافي وعلاقته بالقيم التنظيمية داخل المنظمات متعددة الجنسيات في الجزائر: دراسة ميدانية بمستشفى طب العيون صداقة الجزائر– كوبا

بولاية الجلفة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة.

– حمداني، محي الدين، (2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

– العايب، عبد الرحمان، (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

➢ **المواقع الالكترونية**

– التنوع الثقافي، (2008)، قضايا عالمية إنمائية، نشرة فصلية صادرة عن مجلس النواب، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، الفصل الثاني، متوفرة على الموقع www.lp.gov.lb.

– مؤسسة المنصور الثقافية، إدارة التنوع الثقافي: من الحفاظ إلى التزكية، بحث مقدم إلى ندوة التنوع الثقافي والحداثة حوار بين الأقاليم، منظمة اليونيسكو، باريس، المنعقد يومي: 6و7 ماي 2004، متاح على الرابط:
http://mansourdailogue.org/Arabic/lecs%20(2).html

➢ **التقارير**

– اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، (أكتوبر 2005)، باريس، فرنسا.

– حجاب الحربي، فوزية، (2016)، دور الإعلام... في دعم خطط التنمية المستدامة، ورقة عمل.

– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (2008)، الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، تقرير اليونيسكو العالمي.

➢ **المراجع باللغة الأجنبية**

- Bachir Bouchekima et At, Opportunités et challenges de la promotion des energies renouvelables en Algérie, annales de sciences et technologie, volume 5, numéro 1, Algérie.